سياسة البحث العلمي بالجزائر: الأهداف والنتائج

أ/ دليلــة خينــــش
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة بسكرة

الملخّــص:

عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على رسم مسار تنموي تهدف من خلاله إلى تنظيم أدوار كافة بناءات المجتمع الجزائري. ويشكل قطاع البحث العلمي إحدى التنظيمات التي يوكل لها الدور الحيوى داخل النسق الاجتماعي ككل، واعتبر طيلة أكثر من أربعة عقود من الزمن أولوية من أولويات التنمية على مستوى كافة الخطب السياسية والنصوص الرسمية.ومع تعاظم دوره في الدول المتقدمة بادرت الجزائر مؤخرا إلى انتهاج سياسة بحثية تختلف تماما عن تلك التي كانت معتمدة .و سوف نحاول من خلال هذه الورقة تتبع سيرورة البحث العلمي بالجزائر من خلال مطابقة الطموحات بين النظرية و التطبيق.

Résumé:

l'Etat Algérien s'efforce depuis l'indépendance à tracer un processus de développement qui a pour ligne de mire la réglementation des rôles des différentes structures de la société algérienne. le secteur de la recherche scientifique a un rôle vital dans l'ensemble de structure social. Durant les quatres dernières décennies, il a été considéré comme une des priorités du développement dans les discours politiques et les textes officielles. Son rôle est devenu si important dans les pays développés ,que l'état Algérien s'est engagé récemment a adopter une politique de recherche totalement différentes celles. Nous allons essayer, dans le présent article de tracer le processus de la recherche scientifique en Algérie tout en comparant le vécu et les espérances du gouvernement.

أولا:وضعية البحث العلمي خلال عقد الستينات:

إن الاهتمام بالبحث العلمي أثناء فترة الستينيات ظل محدودا لاعتبارات عدة، منها ثقل الإرث الاستعماري المهيمن على مختلف العلوم في محتواها ومناهجها، إضافة إلى ندرة الأطر الجزائرية المؤهلة في هذا المجال. وتواجد أولويات أخرى مرتبطة بتشكل كيان الدولة الناشئة ومؤسساتها. ويمكن القول أنه بعد الاستقلال بمدة معتبرة لم تكن هناك سياسة واضحة معلنة عن البحث العلمي. وكان الاستثمار مرتكزا على تكوين المكونين، بالإضافة إلى المرافق المادية التي تمكن من التكفل بالأعداد المتزايدة من التلاميذ والطلبة، وتحقيق ديمقراطية التعليم.**(عزى عبد الرحمن، 1993،ص. 41)**.

ظلت عملية البحث العلمي غير منظمة في مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي منذ 1962. على اعتبار أن مراكز ومحطات البحث القليلة كانت تعتمد في توجيهها كليا على فرنسا.**(س. كريم، ب.بلمير، 1996، ص.23)**. وفي 11جوان 1963 وُقّع بروتوكول اتفاق بين الجزائر وفرنسا، تم من خلاله إنشاء "هيئة البحث العلمي" **(CRS)**. فكانت بذلك أول أشكال التعاون العلمي بين البلدين؛ حيث استمرت فرنسا في تكفلها بمراكز البحث العالمي التي أنشأتها في الجزائر إبان الاستعمار. وكان يرأس هذه الهيئة مدير جزائري. ويضم مجلس الإدارة إضافة إلى ستة فرنسيين ستة جزائريين، أما تسيير الميزانية كان موكولا للطرف الفرنسي.**(LabidiDjamel, ،1992 ،27)**.

بتاريخ 16 مارس 1968أنشأت هيئة التعاون العلمي والتقني **(OCS)**عوضا عن هيئة البحث العلمي **(CRC)** من خلال بروتوكول تعاون بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية، تم توقيعه من طرف "أحمد طالب" وزير التربية الوطنية السابق الذي مثل الجهة الجزائرية .ومن مهامها تثمين التعاون والتبادل بين تنظيمات البحث العلمي للبلدين. **(,pp . 46-47Idem)** .وفي هذا السياق لم تشهد القواعد العلمية تغيرا كبيرا منذ الاستقلال .

كانعدد الباحثين الجزائريين خلال سنة (1968- 1969) لا يتعدى (114) باحثا، وعدد المهندسين (106). وهؤلاء الباحثين لا يشتغلون في الإنتاج البحثي إلا في فترات وجيزة من السنة، بصفتهم موظفين في المديريات، أو أساتذة جامعيين ،أو أساتذة في هيئة

التعـــاون العلمـــي والتقنـــي حاصلين على شهادات الدكتوراه من الدرجة الثالثة، وتقدر نسبة الباحثين الجزائريين بالنسبة للعدد الإجمالي 48%.**(Idem ,pp.55-56)**.

ثانيا: البحث العلمي والتنمية خلال عقد السبعينات :النظرية والتطبيق .

لقد أدىتأخيرإنشاء وزارة للبحث العلمي إلى غاية سنة 1970 أثر على تأخير حركة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وبتأسيس الوزارة فتح الأمل على صعيد البحث العلمي الذي شهد تغيرا سواء في تنظيمه أو تسييره. وقد جاءت ملامح هذا التغيير في ظروف سوسيو– اقتصادية تميزت أساسا في أول الأمر بمرحلة التأميمات المختلفة (تأميم قطاع المحروقات 1971، انطلاق الثورة الزراعية 1971...)

إن الاهتمام بمكانة البحث العلمي في هذه الفترة أكده المرسوم رقم: 72–30 المؤرخ في 21 يناير 1972 المتضمن إحداث مجلس مؤقت للبحث العلمي مكلف باستخلاف الهيئة الجزائريةللتعاون العلمي،ونصت المادة الأولى بأن:"تُؤول بصفة انتقالية السلطات والحقوق والالتزامات التي تملكها هيئة التعاون العلمي المنهية مهامها ابتداء من11يونيو سنة 1970.**(الجريدة الرسمية، العدد8 الصادرة في 1972/01/28)**.

في تلك الظروف، وسعيا لإيجاد أرضية وطنية كفيلة بتسيير المراكز والجامعات المعنية والاتفاق على سياسة علمية تضمن الخط المستقيم للتطور العلمي، جاءت أهداف هذه السياسةتنحصر في أن البحث يجب أن يستجيب لمتطلبات التنمية. وكنتيجة لذلك اعتبرت الحكومة الجزائرية أن الإشكال الحقيقي يتمثل في البناء المؤسساتي للبحث العلمي.لذلك عمدت إلى إعلان إنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي (**ONRS**) طبقا لما جاء في الأمر رقم 73–44 المؤرخ في 25 جويلية سنة 1973، ونصت المادة الثالثة "..على إلحاق مراكز البحث التابعة للمجلس المؤقت للبحث العلمي والجامعات أو مؤسسات التعليم العالي التي لها نزعة للبحث التطبيقي والإنماء، والوحدات الخاصة بالبحث العلمي والتقني كلها، بالهيئة الوطنية للبحث العلمي(**الجريدة الرسمية، العدد 63 الصادرة في: 1973/07/07**).

إلى غاية نهاية المخطط الرباعي الأول شهد البحث محاولة لوضع سياسة علمية وطنية مبنيـــة أساسا علـــى الاقتصاد المـــخطط، بإنشـــاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي، والمجلس الوطني للبحث، وهاتين الهيئتين تشرف عليهما وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي. وأسند للمجلس الوطني للبحث الذي أسس عام 1973 مع الهيئة الوطنية للبحث العلمي مهمة تنسيق كل نشاطات البحث ،وذلك بوضعها في إطار توجيهات وطنية عامة وتهيئة مخطط البحث العلمي. ولأجل ذلك قام المجلس الوطني للبحث بعقد أولى دوراته في سنة 1975 بمناسبة تهيئة المخطط الأول للبحث **(عبد المجيد بن أمبارك، 1987، 195)**. الذي كانت وظيفته التكفل بوضع برنامج في ظل المخطط الرباعي الثاني يمس القطاعات التنموية في علاقتها بالبحث العلمي؛ بمعنى وضع سياسة علمية تتكفل بتوجيه نشاطات البحث العلمي. وكان على السلطات المعنية مواصلة هذا المسار بإدخال تعديلات على قسم ما بعد التدرج (Post-Graduation) نظرا لما لهذا المستوى من أهمية على التكوين. غير أن الملاحظ أن ثمة مشكل برز أثناء هذه العملية تمثل في غياب الديمقراطية حيث تمت عملية الإصلاح هذه من طرف الإدارة وبتهميش الطلبة والأساتذة. **(Labidi Djamel,Op.cit,p.302)**

عموما ظل البحث العلمي خلال عقد السبعينات محصورا في إطار إنجاز الرسائل الجامعية من الطور الأول والثاني، وكان عدد الأساتذة الباحثين الجزائيين قليل جدا. وبينت الإحصائيات أن عدد الباحثين الجزائيين سواء المنتمين إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو المنتمين إلى الوزارات الأخرى خلال سنة (1971-1972). يمثلون نسبة 56% من مجمل الباحثين.**(LabidiDjamel ,op.cit , p.60)**

تدعمت الطاقة العلمية المتمثلة في الأساتذة- الباحثين، خاصة بعد إصلاح دراسات ما بعد التدرج سنة 1976.حيث ارتفع عدد مراكز البحث من (9) إلى (13) مركز خلال السنوات (1975- 1979)، وارتفع عدد فرق البحث على مستوى الجامعات من (24) إلى (66) فرقة بحث خلال نفس الفترة. ويعود هذا التطور إلى النتائج التي حققها المخطط الوطني للبحث.وتشجيع الدولة لتنظيم تسيير البحث بشكل يتوافق ومتطلبات الاقتصاد الوطني. كما أن إصلاح الدراسات العليا سنة 1976 كان له دور فعال في تعبئة الباحثين نحو مراكز وفرق البحث، حيث ارتفع العدد خلال سنوات (1975-1979) من (242) أستاذ باحث إلى (691) أستاذ باحث.**(عبد المجيد بن أمبارك،1987 ،ص.208.)**.

لكن ما كانيؤخذ على البحث العلمي في هذه الفترة أنه بإنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي، وحل هيئة التعاون العلمي بين الجزائر وفرنسا، نجم عنه صعوبات من قبل

الطرف الفرنسي، لأن هذا الأخير كان يدير منشآته البحثية من خلال هذه الهيئة، لكن بعد تأميم المنشآت قام بعرقلة دفع المستحقات التي تبلغ (200 مليون فرنك فرنسي قديم).وعزل كافة التقنيين الفرنسيين من (**OCS**)، واحتفظ بمركز الدراسات الصحراوية الذي لم يتم استرجاعه إلا في 21 سبتمبر 1974. فالجزائر لم تعط للبحث العلمي الأولوية في سياستها التنموية ولم يأخذ التعامل مع قطاعه شكلا موضوعيا، بل أخذ بأسباب واهية تركز على تنظيمه الهيكلي متجاهلة ظروف الباحثين وخاضعة بذلك للضغط الدولي.

ثالثا: البحث العلمي خلال عقد الثمانينات: تضمن التقرير العام للمخطط الخماسي الأول"..أن التوجيهات في مجال البحث العلمي تمتثل لمضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجب قبل كل شيء أن تستجيب للحاجات الاجتماعية الثقافية وحاجات التنمية الاقتصادية بالتعاون المتين مع بنيات البلاد ومع المؤسسات. وعلى هذا الأساس لابد من أن تفسح الفوارق بين البحث الأساسي التطبيقي والتطلعات غير السديدة والموارد الحقيقية المادية والبشرية المجال للتوجيهات القائمة على برامج إيجابية تعين على تحصيل المعرفة في البلاد.."**(وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي(1980-1984)،ص.121).**

شهدت هذه المرحلة تطورا في التنظيمات البحثية، فإلى جانب المؤسسات التنظيمية التي أوكلت لها مهمة متابعة سير الأبحاث والإشراف على مراكز البحث الموزعة على كافة التراب الوطني مثل الهيئـــة الوطنيـــة للبحث العلمي والمجلس الوطني للبحث جاء المرسوم رقم: 82-45 المؤرخ في: 23 يناير سنة 1982 يتضمن إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي والتقني يهتم بضبط الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية الخاصة بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، وتنسيق استخدامها وتقييم تنفيذها. ومن أجل تحقيق الأهداف الوطنية في مجال البحث العلمي صدر مرسوم رقم: 82-46 المؤرخ في 23 يناير 1982، يتضمن إنشاء محافظة للطاقات الجديدة .**(الجريدة الرسمية، العدد 05، صادرة في 1982/02/02)**.تكمن مهمتها في تطبيق السياسة الوطنية للبحث العلمي في ميدان الطاقات الجديدة والمتجددة. فبإنشاء هذه المحافظة تبنت الدولة سياسة جديدة كرست إدارة السلطات العمومية العليا في منح الاستقلالية لتنمية قطاع البحث الحساس (الطاقة النووية، الطاقات المتجددة) والتكفل به.**(س. كريم، ب. بلمير، 1996، 25-26).**

في سنة 1983تم حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي، وتحويل أعمالها واختصاصاتها. وذلك وفق المرسوم رقم: 83-733 المؤرخ في 1983/12/17 الذي نصت فيه المادة(2)"..بأن تؤول إلى الهيئات المعنية بهذا الغرض الأعمال والحقوق والالتزامات، والهياكل والوسائل والأملاك التي كانت تحوزها أو تسيرها الهيئة الوطنية للبحث العلمي.."**(الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 83-733، 1983، 3267).**

ثم جاء إنشاء هيكل إداري مركزي وفق المرسوم رقم 84-159 المؤرخ في 07 يوليو 1984، والمتضمن إنشاء محافظة للبحث العلمي والتقني مهمتها تتمثل في المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتقني ودعم الاستقلال التكنولوجي.**(محافظة البحث العلمي والتقني، 1986، 04)**.وهي بذلك أول هيئة علمية تمكنت من تحديد عدد من البرامج الوطنية تميزت بالأولوية في محاولة للتوفيق بين العرض والطلب وتنظيم البحث سواء في مجال التشريع القانوني أو إنشاء هياكل أخرى للبحث.فأصدرت نصوص خاصة بالباحثين من جهة، والبحث العلمي من جهة أخرى. كما قامت بإنشاء مركزين علميين هما(**CREAD**) و(**CRASC**) علاوة على إنشاء واحد وخمسين (51) وحدة بحث تبنت في إطارها أربعمائة (400) مشروع بحث في مجالات مختلفة، وتم وضع برامج مختلفة في عشرين مجالا. كما قامت في إطار تنظيم البحث بتشكيل فرق مختلفة للتشاور وتنشيط الدراسات العليا الوطنية، وبإنشاء وتنشيط العديد من المخابر الجامعية.**(عبد الكريم بوصفصاف، 2001، 25).**

وبظهور قانون الباحث تم حل محافظة الطاقات الجديدة وإنشاء المحافظة السامية للبحث العلمي، وفق المرسوم رقم: 86-72 المؤرخفي 08 أبريل 1986، تتمثل مهمتها في تطبيق السياسة الوطنية للبحث من جهة، وتطبيق السياسة الوطنية في مجال الطاقات البديلة من جهة أخرى. وذلك تبعا للقرارات التي تتخذها الحكومة، والأولويات التي تحددها، وذلك في إطار توجهات الميثاق الوطني.

وعموما ظل الإشراف على البحث العلمي والتقني يتم من قبل ثلاث قطاعات وهي: وزارة التعليم العالي، المحافظة السامية للبحث، قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي. ولتشجيع عملية البحث العلمي في الجزائر، أعيد تنظيم هذا الأخير في الجامعة سنة 1983، وذلك بإنشاء مراكز للبحث، وكذا وحدات البحث العلمي والتقني التي اعتبرت الخلية الأساسية التي تتفرغ للبحث وتقوم على أساس برامج بحثية. يتم التشاور على

برامج البحث في إطار لجان مختلطة تنشطها المحافظة السامية للبحثمن أجل تشجيع البحث على الصعيد الداخلي. وفي سنة 1989 سجلت الإحصائيات (56) مركز بحث مختلفة التخصصات .

خلال الثمانينات شهد قطاع البحث العلمي تطورا من حيث عدد مراكز البحث العلمي وفرق البحث على مستوى الجامعات خلال السنوات (1979-1983).، فبينما كان العدد يصل إلى (13) مركز بحث لسنة 1979، ارتفع العدد إلى (22) مركز بحث سنة 1982. كما تطورت فرق البحث على مستوى الجامعات من (66) فرقة بحث سنة 1979 إلى (110) فرقة بحث سنة 1983.**(عبد المجيد بن أمبارك،1987،ص. 208)** . وهذا نتيجة إصدار المرسوم المتعلق بإنشاء وحدات البحث ومراكز البحث سنة 1983 ومضاعفة إنشاء فرق البحث على مستوى الجامعات، أيضا تم إنشاء مراكز بحث متخصصةمن خلال تجميع فرق البحث الجامعية خاصة سنة 1983.

وحسب المعطيات الإحصائية لسنة 1983 وصل عدد الباحثين في مراكز البحث التابعة للهيئة إلى (707) باحث، وتضم فرق البحث الجامعية التابعة دائما للهيئة ما يعادل (498) باحث، ليكون مجموع الباحثين (1205) باحثا.كما عملت الهيئة على تكوين الباحثين ليتراوح عددهم خلال سنوات (1975-1983) إلى (296) باحث في كافة التخصصات.**(عبد المجيد بن أمبارك، مرجع سابق،ص 225).**

مع نهاية عقد الثمانينات تطور عدد الأطروحات في مختلف فروع العلوم، وبلغت أكثر من (509) أطروحة تعالج موضوعات متعددة مرتبطة بمشكلات التنمية كما تطور عدد الباحثين من (500) باحث سنة 1983 إلى (1850) باحث سنة 1987، وإلى أكثر من (2000) باحث سنة 1990 **(صالحي صالح، زواوي موسى، مرجع سابق،ص 412).** وتبنت المحافظة السامية للبحث (440) مشروع بحث بلغ فيها معدل عدد الباحثين (2700) باحث في الفترة من (1986-1989) **(نفس المرجع،ص 27).**

لكن مايمكن قوله أنه طيلة عقد الثمانينات تأكد للسلطات العليا للبلاد أن التحكم في التنمية أصبح يستلزم التحكم في العلوم والتكنولوجيا. فمنذ سنة 1982 تم تغيير مجرى البحث العلمي من أجل تقريبه من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لكن نظرا لغياب سبل كفيلة لتحقيق هذا الهدف إنشغلت القطاعات الاقتصادية ببناء جهاز الإنتاج الاقتصادي

بالتعاون التقني مع الأجانب، وظل تنظيمات البحث العلمي تعاني مشاكل نتيجة سوء التسيير ما أدى إلى حل هياكل مركزية وتنظيمات بحثية، وإنشاء أخرى على حسابها في فترات زمنية قصيرة. حتى أن بعض التنظيمات البحثية التي تتميز بصبغة إستشارية هُمِّشَت أدوارها بفعل التخطيط المركزي. وظلت الأبحاث تنحصر في البحوث الأكاديمية التي تتم داخل المؤسسات الجامعية. كما تميزت توصيات لجان البحث والمخططات الوطنية للبحث بالعموميات بحيث يصعب تحقيقها في أرض الواقع.

رابعا:البحث العلمي بالجزائر خلال السنوات (1990ـ 1998):النظرية والتطبيق.

في سنة 1990 لم يعد بمقدور المحافظة السامية للبحث أن تستمر كملحقة وذلك للأهمية التي إكتساها التعليم العالي، وخاصة الدور الذي كان على الجامعة أن تقوم به في ظل اقتصاد السوق. الأمر الذي فرض على مؤسسات التعليم العالي أن تراجع فلسفتها وكيانها لتتأقلم مع اقتصاد السوق. لذلك حولت المحافظة السامية للبحث إلى وزارة منتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة ثم أسندت مهام هذه الوزارة سنة 1992 إلى وزارة التعليم العالي في شكل كتابة دولة للبحث حيث اتخذ قراران كان لهما أثر عميق على مآل البحث فيما بعد وهما:إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه وفق المرسوم التنفيذي رقم 92-22 المؤرخ في 13 يناير 1992. ومن مهامها حسب المادة الثالثة (03) "ترقية أعمال البحث والتنمية التكنولوجية للبرنامج أو البرامج الوطنية المكلفة وتنسيقها وتقويمها(**الجريدة الرسمية، 1992، العدد 05، 136-137**). كما تم إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وفق المرسوم التنفيذي رقم 92-23 المؤرخ في 13 يناير 1992، كجهاز استشاري يكلف بوضع التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتنمية والتكنولوجيا، وتنسيق عملية تنفيذها وتقدير مدى تطبيقها (**الجريدة الرسمية، 1992، العدد 5، ص ص.137-138**).

وبهذين القراريـــن نلمس تغييرا في فلسفة البحث تماما. إذ لم يعد نظام برمجة البحث مبنيا من الأسفل إلى الأعلى. حيث يحـــدد القائمون بالبحث محاور مواضيع البحث، ويقترحونها على الهيئات العليا للمصادقة عليها لتصبح العناصر المكونة لما يسمى برنامج بحث وطني بحيث أن طريقة العمل هذه لا توفر الانسجام والتماسك الذين يتطلبهما مثل هذا البرنامج. وصححت هذه الوضعية من الأعلى إلى الأسفل حيث يتم أولا تحديد أهداف

البحث لمسايرة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ثم بثها وتوزيعها على شكل محاور ومواضيع يتكفل بها القائمون بالبحث.

أما فيما يتعلق بالتطور التنظيمي للبحث العلمي خلال المرحلة الانتقالية فقد أدى تنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 1994 إلى إيلاء أهمية للبحث العلميوالجامعي وتنظيميه، وذلك بعد إسناد البحث العلمي لوزارة التعليم العالي مما أدى إلى إنشاء وكالات بحث منذ هذا التاريخ تهتم بمجال معين في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للبحث .

أما على مستوى تطور الهيئة العلمية للبحث العلمي فالجزائر في بداية التسعينات كانت تملك طاقة علمية قدرت سنة 1990 بأكثر من 2000 باحـــث ليرتفـــع العـــدد إلى أكثر من 5000 باحث سنة 1994 ينجزون بحوثا بطلب من المؤسسات الوطنية. **(صالحي صالح، زواوي موسى، 1999، 412)**. وعلى اعتبار أن البحث العلمي الجامعي في الجزائر حتى سنة 2000 ظل يمثل نسبة 95 % من كل النشاط العلمي في البلاد، فقد تطور عدد مشاريع البحث الجامعية خلال السنوات (1990-1996) من 327 مشروع إلى 1500 مشروع بحث .كما تطور عدد الباحثين من (2100) باحث سنة 1990 إلى (3871) باحث سنة 1995. **(س.كريم، ب.بلمير، 1996،ص ص31-34)**.وهذا التطور راجع لإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي لما لها من دور في تطور مشاريع البحث الجامعية لما تقدمه من مساعدات مادية.

أما بالنسبة للتطوّر الكمّي على مستوى البحث العلمي والتطوير التّكنولوجي عمومًا في الجزائر؛ فَإن النشاطات المتعلقة بهما منحصرة في 15 دائرة وزاريّة تُمارس في 138 مؤسسة للبحث بصفة مركز أو وحدة أو محطة، وإلى غاية سنة 1998 قدرت مشاريع البحث المعتمدة رسميا في طور التنفيذ 1740 موزعة بنسبة 47 % (≈818) مشروع للبحـــث علـــى مستـــوى الجامعات ومراكز ووحداتالبحث التابعة للتعليم العالي، ويقدر عدد الأشخاص القائمين بهذه الأبحاث 10485 شخص.53 %بما يعادل (5557) يشتغلون بالبحث. لكن جل هؤلاء الباحثين الذين ينتمون إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي غير مندمجين إلا قليلا، إن لم يكونوا غير مندمجين إطلاقا في المشاريعالوطنية للبحث. **(المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق،ص 16)**.

خامسا : سياسة البحث العلمي خلال الألفية الثالثة:يمكن إعتبار الفترة الممتدة من (1998–2001) بمثابة إنطلاقة فعلية لربط علاقة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالتنمية الشاملة للبلاد، وذلك على نطاق أوسع شمل كافة الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية. وأولى ملامح هذا التطور التنظيمي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 98–137 المؤرخ في03 مايو 1998 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية. تتمثل مهامها حسب المادة الرابعة (04) في إطار الإتصال مع الهياكل والهيئات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية التكنولوجية، لا سيما عن طريق تحويل نتائج البحث وتثمينها. **(الجريدة الرسمية، 1998، العدد 28،ص ص. 8–10)**. أيضا من بين التطورات المهمة التي تحققت على صعيد البحث العلمي ،هو صدور قانون رقم98–11 المؤرخ في22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للفترة الخماسية (1998–2002). ويرمي هذا القانون إلى رد الإعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث، وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث، وكذا دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ولتجسيد هذه الأهداف نظمت نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في شكل برامج وطنية للبحث، ينقسم كل برنامج إلى ميادين وكل ميدان إلى محاور وكل محور إلى مواضيع، وكل موضوع إلى مشاريع بحث، وتقوم بإنجاز كل مشروع أو مشاريع بحث فرقة بحث أو أكثر. حيث يمثل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني حسب المادة (13)الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث وتنسيق تطبيقاتها وتقييم تنفيذها. **(الجريدة الرسمية، 1998، العدد 62، 3–7)**.

وعليه يمكن القول أنه إذا كانت بداية وضع القاعدة الأساسية لسياسة البحث العلمي بالجزائر قد إنطلقت سنة 1992 بإنشاء المجلس الوطني، فإن السنوات الأخيرة من عقد التسعينات شهدت تشكيل البنية الهيكلية لهذه السياسة عن طريق تولي المهام

والمسؤوليات من قبل وحدات للبحث موزعة على مستوى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات للبحث. بالإضافة إلى المؤسسات العمومية والخاصة والمعنية بالبحث أيضا. وكلها تهدف إلى ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافة العلمية والتكنولوجية للبلاد.

جاء في البرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي(1998−2002) تقديرا لعدد مشاريع البحث، لذلك ينبغي التذكير بأن برنامج البحث يتكون من جميع المجالات التي تدور حول محور البحث المكونة بدورها من مواضيع بحث. إن إنجاز موضوع بحث يتطلب في المتوسط القيام بثلاث عمليات أو مشاريع بحث، وعليه وطبقا لهذه القواعد والأهداف العلمية، فـإن العـدد الإجمالي للمشاريع الواجب تنفيذها خلال المخطط الخماسي تقدر بــ: 6026 مشروعا تتوزع سنويا . كما قدرت التوقعات على مستوى الهيئة العلمية حسب المخطط الخماسي بـــ (15915) باحثا، من بينهم (11994) يعملون بصفة جزئية.**(الجريدة الرسمية، 1998، العدد 62، 43.)**

وحسب المعطيات الإحصائية الواردة إلى غاية نهاية سنة 1999 أكدت على أن النشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي منحصرة في 15 دائرة وزارية وتمارس في 138 مؤسسة للبحث بصفة مركز أو وحدة أو محطة، كما يقدر عدد الأشخاص القائمين بهذه الأبحاث بــ: (10485) باحث، 53 يشتغلون بالبحث أي (5575) باحث، و76% من الباحثين ينتمون لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لكن جل هؤلاء الباحثين غير مندمجين إلا قليلا...إن لم يكونوا غير مندمجين إطلاقا في المشاريع الوطنية للبحث. **(المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق،ص. 16).**

وبمقارنة الإحصائيات المسجلة بالأرقام التي وضعتها التوقعات في البرنامج الخماسي نلاحظ عدم تناسب بين ما هو مسجل في الواقع، وما أتى به المخطط الخماسي سواء من حيث عدد المشاريع أو من حيث عدد الباحثين، فإعداد مشاريع البحث وعدد الباحثين هم دون مستوى التوقعات؛ الأمر الذي قد يعيق تحقيق الأهداف الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويتأكد هذا بعدم إندماج نسبة كبيرة من باحثي مؤسسات التعليم والتكوين العاليين في مشاريع البرامج الوطنية للبحث.

نتائج انجازات القانون الخماسي: تطلب القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إصدار وتطبيق خمسة مراسيم تنفيذية متعلقة بتنظيم وسير اللجان القطاعية والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، ووحدات البحث العلمي ومخابر البحث العلمي مدونات النفقات المخصصة للبحث العلمي والموضوعة تحت المراقبة البعدية. إن تجسيد هذا القانون سمح بتحقيق نتائج هامة، سواء على المستوى الكمي أو النوعي ويعود ذلك إلى توفير شروط بحث علمي أفضل كالتجهيزات والتوثيق وإمكانيات التنقل والسفر بالنسبة للباحثين وغيرها من تحسين في الظروف، كما أن منحة البحث العلمي قد تم زيادتها بقدر معتبر مقارنة بما كانت عليه في السابق. وبالتالي أصبح التحفيز على البحث حقيقة ملموسة كان لها انعكاساتها والتي من بينها ما يلي :

1ـ تم بالفعل إعداد وتطبيق سبعة وعشرون (27) برنامج بحث علمي وطني من بين الثلاثين (30) مخططا قد تم تحقيقه بنسبة 90% وهي نسبة انجاز مرتفعة جدا.

2ـ تنصيب واحد وعشرين (21) لجنة قطاعية وذلك من بين سبع وعشرين(27) دائرة وزارية كانت معنية حسب البرنامج الخماسي. (**صابة محمد الشريف،مرجع سابق، ص.156)**

3ـ تم اعتماد ست مائة وتسعة وثلاثين (639) مخبر بحث علمي إلى غاية تاريخ ماي 2007، أي تاريخ إصدار التقرير العام المتضمن التعديلات والتتميمات الخاصة بالقانون 98ـ11.

4ـ إضفاء طابع المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي على ست عشرة (16) مركز بحث.

5ـ تم إنشاء وحدتي بحث (2).

6ـ تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وهي بكل تأكيد ذات أهمية بالغة، خاصة في ظل القانون ـ برنامج ،إذ أن تقييم أنشطة البحث العلمي تقييما دقيقا يعتبر من أهم الشروط الواجب توفرها لممارسة الرقابة البعدية، أي مدى تحقيق الأهداف.

7ـ إنشاء فرع واحـد(1) ذي طابـع اقتصادي لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي

8ـ تنصيب المجالس العلمية ومجالس الإدارة لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، تضطلع بدور هام جدا فيما يخص الموافقة على مشاريع البحث العلمي التي يتم اقتراحها من قبل الباحثين أنفسهم على هيئة المداولة .

9ـ بفضل تعبئة الموارد البشرية، والتجهيزات والتسهيلات المتعلقة بها تم إشراك اثني عشر ألف (12000) أستاذ جامعي باحث، وألف وخمسمائة 1500 باحث دائم من بين المجموع الكلي الذي حدده القانون 98ـ11 والمقدر بستة عشر ألف 16000.صحيح أن هذا العدد مقارنة بما هو في بلدان أخرى مثل البلدان الرأسمالية المتقدمة غير كبير، لكن يمكن القول أن القانون 98ـ11 أسهم في تعبئة الموارد البشرية.

10ـ تم انجاز هياكـل قاعديـة هامة مثل تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتكنولوجيا الفضاء، والبيو تكنولوجيا، والطـاقـات المتـجـددة والصحـة والزراعة والتغذية والمجتمع والسكان . كذلك تم انجاز هياكل معتبرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. أما التمويـل فقـد تحسن وازدادت الاعتمادات المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي زيادة ملحوظة (**نفس المرجع ،ص.ص 156ـ157).**

لقد نص القانون رقم 98ـ11 في المادة (21) على أنه: "من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحددة للفترة الخماسية (1998-2002) ترتفع حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة لنفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من 0,2% سنة 1997 إلى 1% في سنة 2000". **(الجريدة الرسمية، 1998، العدد 62، 3-7).**

وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي" رشيد حراوبية"،".. أن قدرات التمويل لمؤسسات البحث العلمي لم تبلغ المستوى المقدر بـ1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، إلاّ أن ذلك لم يمنع من تحقيق نتائج هامة قياسا بما كان عليه الوضع قبل سنة 1998، وذلك باعتماد برمجة وطنية في مجال البحث العلمي...". وخلال الندوة الوطنية الخاصة بمناقشة قانون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أكد:"... أن هذه البرمجة سمحت بإعداد وتطبيق 27 برنامجا وطنيا للبحث من ضمن 30 بحثا مسجلا، وإنشاء 21 لجنة قطاعية

تابعة لــ27 وزارة معنية بالبحث .واعتماد 597 بحث علمي على مستوى مؤسسات التعليم العالي وإشراك 12 ألف أستاذ وباحث و1500 باحث دائم بعملية البحث...".

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام شهدت تطورا، إلا أن ذلك أبعد ما يكون عن احتياجات القطاع في مجال الاستفادة من الكفاءات العلمية قياسا بما هو موجود بالدول المتقدمة كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية التي تحصينحو مليون باحث.(**ع. سنوسي، جريدة الخبر، العدد 4517، يوم 2005/10/4)**. وفيما يخص الانجازات العلمية خلال هذه الفترة فقد قدّر وزير التعليم العالي والبحث العلمي"رشيد حراوبية":"... أن البرنامج الوطني للبحث العلمي تمكّن خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1998 و2007 من تنفيذ 27 مشروع بحث من ضمن 30 تم اعتمادها، ومنح ما لا يقل عن 15 ألف شهادة ماجستير وحوالي خمسة آلاف شهادة دكتوراه، إضافة على نشر ما يفوق خمسة آلاف بحث(**جريدة الخبر،العدد 5301، يوم 4/21/ 2008)**.

خاتمـــــــة

شهدت سياسيـــة البحـــث العلمـــي تعثـــرا واضحا في العقدين الأولين من الاستقلال، وحاولت الجزائر في منتصف الثمانينات أن تخلق نقطة انعطاف من خلال محاولة ربط البحث العلمي الجامعي بقضايا التنمية إلا أن تطبيق هذه العلاقة على أرض الواقع اصطدمت بعراقيل إدارية .و عموما تميزت الثلاثون سنة من الاستقلال بإنشاء مؤسسات بحثية ثم إلغائهابعد فترة زمنية قصيرة لتحل محلهـــا مؤسســـات تنظيمية أخرى. وهذا راجع لقلة الخبرة في تسيير هذا المحال. بالإضافة إلى عدم الوصول لصيغة اتفاق تضبط سير هذا القطاع. وإن حاولت الجزائر حلال العقدين الأخيرين برمجة سياسة بحثية تنطلق من الأعلى إلى الأسفل ،مع خلق آليات لتنفيذ المخططات العلمية ؛إلا أنه يمكن القول أنها استطاعت من خلال هذه السيرورة أن تكتسب منظومة قانونية وكذا خبرة للنهوض بهذا القطاع؛ لكن تبقى الطموحات المرجوة من خلال النصوص الرسمية لم تصل إلى ذلك القدر من التوقعات لأن الأمر أصبح يتعلق بالاستمرارية والمتابعة والمراقبة .

المراجع:

1. س.كريم، ب. بلمير، "**البحث العلمي والجامعي بالخصوص-الماضي والحاضر والمستقبل**"، وقائع اليوم الإعلامي حول واقع وآفاق البحث العلمي في الجزائر، الأكاديمية الجامعية، قسنطينة، 1996.

2. صابة محمد الشريف، **برمجة النفقات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومكانتها في سياسة الميزانية** أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2008

3. صالح صالحي، زواوي موسى، (دور الجامعة والبحث العلمي في تنمية بلدان المغرب العربي). في سلسلة كتب المستقبل العربي، مجموعة من المؤلفين، **الأزمة الجزائرية.** مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999.

4. عبد الكريم بوصفصاف، "**مخابر البحث العلمي في الجزائر تجربة رائدة**"، **الحوار الفكري**، مخبر الدراسات التاريخية، الفلسفية، دار الهدى، قسنطينة، عدد 1، جويلية 2001.

5. عزي عبد الرحمان، "**البحث العلمي الإجتماعي- بعض الموازنات والأولويات**"، **حوليات جامعة الجزائر**،العدد7، 1993.

6. عبد المجيد بن أمبارك، "**الإشكال الاجتماعي والسياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر- الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر**"-. رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، جوان، 1987.

7. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية- **تقرير عام للمخطط الخماسي (1980-1984)**، دون سنة.

8. Labidi Djamel**, Science et pouvoir en Algerie (1962-1974),** O.P.U, Alger, 1992.

9. **رئاسة الجمهورية(المجلس الأعلى للتربية)**، نحو رؤية جديدة للتعليم العالي -تقرير أولي- **نوفمبر، 1999**

10. محافظة البحث العلمي والتقني، **بريد البحث**، العدد 02، مارس 1986.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الميثاق الوطني**، الجزائر، 1986.
12. ــــــــــــــــــ، مرسوم رقم72-30،**الجريدة الرسمية**، العدد 8.
13. ــــــــــــــــــ، أمر رقم73-44،**الجريدة الرسمية**، العدد 63.
14. ــــــــــــــــــ، مرسوم رقم82-46،**الجريدة الرسمية**،العدد 5.
15. ــــــــــــــــــ،مرسوم تنفيذي رقم92-22،**الجريدة الرسمية**، العدد 05.
16. ــــــــــــــــــ،مرسوم تنفيذي رقم92-23، **الجريدة الرسمية**، العدد 05.
17. ــــــــــــــــــ،مرسوم تنفيذي رقم98-137،**الجريدة الرسمية**، العدد 28.
18. ــــــــــــــــــ،قانون رقم98-11، **الجريدة الرسمية**، العدد 62.
19. ع. سنوسي،"قدرات تمويل البحث العلمي لم تبلغ 1 بالمائة من الناتج الوطني الخام :بينما تتطلع وزارة التعليم العالي إلى تكوين 32 ألف باحث جامعي"،**جريدة الخبر**. العدد 4517، يوم 2005/10/4.
20. "حراوبية: حان الوقت لأن تتكفل الجامعة بانشغالات البلد"مائة مليار دينار للبحث العلمي خلال السنوات الخمس المقبلة"، **جريدة الخبر**.العدد 5301، يوم: 21/4/ 2008).